ترجمـــــــــــــــات |
من العدد صفـــــــــر | ربيع الثاني | ايار | ٢٠٠٥

مـــا الذي جـــــرى
خطأ في العـــراق

لاري دايمـــــــونـــــد
ترجمـــــــــة : المعهد العراقي للحوار

ما الذي جرى خطأ في العراق

لاري دايمـــــــــــونـــــــــد

ترجمـــــة: المعهـــــــــد العراقي للحـــــوار

خطأ فظيع في بغداد

مع انتقال السلطة إلى الحكومة العراقية الجديدة المؤقتة في ٢٨ حزيران، فإن المرحلة السياسية للاحتلال الأمريكي اقتربت من الانتهاء، حيث إن الانتقال أشار إلى تحول جديد وضروري جداً، لكنه لم يُزِل ولم يُذلّل العقبات والمشاكل التي واجهها البلد المحاصر مثل العنف المنتشر، والحالة المشتتة، وتعطيل الاقتصاد، إضافة إلى حالة المجتمع الذي تعرض أبناؤه للاعتقالات والإبادة.

إن بعض هذه المشاكل كانت نتيجة حتمية للحرب التي سعت لإسقاط نظام صدام، لكن العراق اليوم يعاني من عدم تنفيذ إدارة بوش لما وعدت به.

وكنتيجة لسلسلة الحسابات الخاطئة التي قامت بها الولايات المتحدة، فإن الاحتلال قد ترك العراق في وضع أسوأ، كما قلل من شأن المفاهيم الديمقراطية هناك، حيث إن العراقيين والأمريكيين يتعرضون للقتل بصورة مستمرة.

فما الذي جرى خطأً في العراق؟

لقد كانت الحسابات الخاطئة كثيرة، وكان العديد منها معروفاً جداً، لكن إدارة بوش أسست عليها، الأخطاء السابقة كانت أكثر عمقاً وأبلغ أثراً، لكنها

الآن فقط بدت واضحة.

وأول هذه الأخطاء كان في الجانب الأمني؛ حيث لم تكن الإدارة راغبة في أن تلزم نفسها — مثل بوش — بتوفير القوات الكافية لتأمين النظام في عراق ما بعد الحرب.

وقد حذر الخبراء العسكريون منذ البداية، لكن وزير الدفاع رامسفيلد ونوابه رفضوا كل الأصوات الداعية إلى القيام بالتزامات أكبر، وأشاروا بوضوح إلى أن مثل هذه الدعوات غير مرحب بها، ولم ينسَ الضباط دروس الجنرال شينسكي الذي «كافأه» البنتاغون على شجاعته بإعلانه استبداله قبل عام من انتهاء مهمته، وقصد بذلك إجبار الضباط والجنود على عدم تكرار تحذيراتهم.

فقد حذّروا واشنطن من أن الحرب ستتطلب قوات مؤلفة من مئات الآلاف، وهذا ما أخبر به رئيس أركان الحرب إريك شينسكي الكونغرس في شباط ٢٠٠٣.

ولأجل أن تقوم الولايات المتحدة بنشر قوات عسكرية في العراق بالمستوى نفسه الذي نشره حلف شمال الأطلسي (NATO) في البوسنة، فإن ذلك كان سيتطلب نشر نصف مليون جندي. لذلك فإن مستوى قوات الائتلاف لم يصل إلى ثلث ذلك الرقم.

ومع تدمير الجيش العراقي وجهاز الأمن، كانت هناك فكرة أن تقوم واشنطن بتسليم البلد إلى أحد المغتربين العراقيين مثل أحمد الجلبي، الذي يمكنه — برأيهم — أن يخلق دولة ديمقراطية جديدة بصورة سريعة.

ولا يكفي أن يكون عدد الجنود الأمريكيين قليلاً، بل إن شكاوى الجنود حول عدم توفر التجهيزات الضرورية والقوة البشرية الكافية لم تُؤخذ بجدية، رغم أن المسؤولين السياسيين البارزين في سلطة الائتلاف المؤقتة أصرّوا بصورة عنتية على ضرورة القيام بعملية عسكرية أعظم من أجل تأمين البلاد.

وفي الحقيقة، فإن ما يقارب ٣٠٠ ألف جندي ربما كان عدداً كافياً لتأمين

العراق بصورة عامة بعد الحرب، لكن القيام بذلك كان سيتطلب قوات من نوع آخر ضمن قواعد تدخل مختلفة، حيث ينبغي على الائتلاف نشر شرطة عسكرية وقوات أخرى مدرّبة للقيام بدوريات في داخل المدن، والسيطرة على الاختناقات المرورية، وعمليات إعادة البناء، وحفظ الأمن، وكان من المفترض إرسال جنود مجهزين بأجهزة مراقبة عالية الدقة على طول الحدود مع سوريا وإيران، للحيلولة دون تدفق الإرهابيين الأجانب، ووكلاء المخابرات الإيرانية، والأموال والأسلحة، لكن واشنطن فشلت في اتخاذ هذه الخطوات لنفس الأسباب التي دفعتها لاحتلال العراق باستخدام قوة قليلة نسبياً.

كما تجاهل عدد من المسؤولين في البنتاغون خطط ما بعد الحرب التي أعدّتها وزارة الخارجية الأمريكية في مشروع «مستقبل العراق»، حيث توقعت الوزارة الكثير من المشاكل التي ظهرت فعلاً بعد الغزو، وبدلاً من التهيؤ للأسوأ، اعتقد المخططون في البنتاغون أن العراقيين سوف يرحبون بالقوات الأمريكية والدولية باعتبارهم محررين.

لقد انهارت هذه الادعاءات الساذجة بسرعة، فعلى الصعيد الأمني، فإن القوات الأمريكية في الفترة التي تلت الحرب وقفت عاجزة ومهينة تماماً، في الوقت الذي كانت فيه البنى التحتية والمؤسسات العراقية والاقتصاد يعاني من عمليات النهب المنظم، كما أصبح واضحاً أن عمليات النهب لم تكن نتيجة لانهيار النظام الاجتماعي، بل ظهرت بصيغة مقاومة ممولة ومسلحة ضد الاحتلال الأمريكي.

وقد ضاعفت إدارة بوش أخطاءها من خلال رفضها إرسال قوات إضافية، كما خدع مسؤولو الإدارة أنفسهم مراراً بالاعتقاد أن الإرهاب كان على وشك الاندحار في نهاية صيف ٢٠٠٣، أو أن الدولارات بدأت تتدفق لإعادة الإعمار، أو أن فرص العمل أصبحت متوفرة، أو أن التحول السياسي قد بدأ، كما حدث

في فيتنام حيث بقيت «نقطة التحول» قريبة جداً دون أن تتحقق، ورفضت واشنطن أن تتفهم عمق السخط الشعبي.

لقد عملت سلطة الائتلاف المؤقتة بإدارة بول بريمر، الذي حكم العراق من أيار ٢٠٠٣ إلى حزيران ٢٠٠٤، بجد لدفع حركة التحول باتجاه تكوين حكومة ديمقراطية شرعية أثناء عملية إعادة بناء المجتمع والاقتصاد.

وكما لاحظتُ أثناء فترة عملي كمستشار في سلطة الائتلاف المؤقتة في بداية هذه السنة، فإن الإدارة الأمريكية قامت بالعديد من الأشياء بصورة جيدة، لكن لا يمكن استعراض السجل السياسي بدون الإشارة إلى العجز في الجانب الأمني الذي وضع كل ما سعى الائتلاف إلى تحقيقه.

الأمن القومي :

إن أي جهد لإعادة بناء بلد متدهور دمرته الحرب يجب أن يتضمن أربع مكونات أساسية، هي: إعادة البناء السياسي لدولة شرعية ومتمكنة، وإعادة البناء الاقتصادي والذي يتضمن إعادة بناء بنى البلد التحتية وخلق القواعد والمؤسسات التي تمكن اقتصاد السوق، وعملية إعادة البناء الاجتماعي التي تتضمن تجديد وفي بعض الأحيان خلق مجتمع مدني ثقافي سياسي يغذي التعاون ويدعم مفهوم تحديد سلطة الدولة، كما أنها تتضمن شروط الأمن العام من أجل تكوين بيئة آمنة ومنتظمة.

إن هذه العناصر الأربعة تتفاعل بطرق متناغمة، فبدون حكومة فعالة شرعية مبنية على القوانين فإن عملية إعادة البناء المادي والاقتصادي سوف تتأخر كما أن المستثمرين سوف لا يخاطرون برؤوس أموالهم لخلق وظائف ومشاريع جديدة، ولا يمكن للحكومة الجديدة أن تطور أو تحافظ على الشرعية بدون تقدم ملحوظ في الجانب الاقتصادي، ويسند التطور الاجتماعي الذي يستند إلى جسور الثقة والتعاون الأفقي في عملية تطوير المجتمع المدني، فإن

التطور الاقتصادي سوف لا يستمر كما أن نظام الحكومة الجديد سوف لن يحصل على الدعم الكافي، لذا فبدون الأمن يتوقف كل شيء.

وفي الأوقات التي تلي النزاعات حيث تتدهور الدولة ينبغي أن ينتشر الأمان في كل شيء، المركزية التي تدعم كل شيء ذلك أتى القاعدة.

فبدون أقل قدر ممكن من الأمن لا يمكن للناس أن ينغمسوا في التجارة، ولا يمكنهم أن يجتمعوا لكي يعيدوا مجتمعاتهم أو يساهموا في السياسة، وبدون الأمن فإن البلد لا يملك حالة عدم الانتظام وانعدام الثقة واليأس الفعالة، حيث تسيطر القوى التي تفتقر إلى الدراية على البلد ويعكس الخوف وعدم الطمأنينة.

لهذا السبب فإن المجتمعات التي يعمها العنف تميل للجوء إلى أي قوة سياسية تعد بتوفير النظام حتى إذا كانت هذه القوة قوة قمعية، وهذا هو السبب الذي لأجله لم تتمكن سلطة الائتلاف المؤقتة أن تنفق ما قيمته ١٨,٦ بليون دولار أمريكي لعملية إعادة بناء العراق والتي كان الكونغرس قد خصصها لذلك الغرض في آخر العام الماضي، وهذا ما يفسر ضرورة أن تكون للبلد دولة قبل أن تكون هناك ديمقراطية، وإحدى المتطلبات الأساسية للدولة هي أن يكون استعمال العنف حكراً عليها، وعلى ذلك الأساس فإن الجهة أو الهيئة التي انتقلت إليها السلطة في ٢٨ حزيران كانت حكومة ولم تكن دولة.

وعلى الرغم من أن القوى التي انتشرت في العراق لم تكن كافية إلا أنه يمكن الاستفادة منها في بناء الأمن واحتواء عناصر الشغب، لكن ولسوء الحظ فإن سلطة الائتلاف المؤقتة لم تفتقر إلى مصادر خلق الوظائف والمشاريع فقط، بل إنها تفتقر أيضاً إلى الفهم والتنظيم. فعلى سبيل المثال، إن جهود بناء شرطة عراقية جديدة اضمحلت بسبب عدم الكفاءة وعدم الأهلية إضافة إلى ركاكة التخطيط، حيث نرى أن شرطة جدداً تدربوا لفترة قصيرة وليس لديهم

خبرة كافية ولا تجهيزات ملائمة، نراهم قد انخرطوا في هذه المهمة، وعلى الرغم من أن أغلبهم لديهم زيهم الخاص لكن ينقصهم السيارات وأجهزة الاتصال والستر الواقية، حيث إنهم غالباً ما يتعرضون إلى إطلاقات نارية من قبل المجرمين والإرهابيين الذين يواجهونهم.

وكأمثلة واضحة في الدولة العراقية الجديدة نرى بأن الشرطة أصبحت هدفاً سهلاً للهجمات الإرهابية، حيث تقوم قوات الائتلاف ببذل جهد ضئيل جداً ومتأخر جداً من أجل حمايتهم.

لقد دفع السياسيون العراقيون والقادة المدنيون والمسؤولون في الحكومة إضافة إلى المسؤولين المدنيين في الائتلاف ومساعديهم من العراقيين ثمناً باهظاً بسبب انعدام الأمن، حيث قُتل أكثر من مائة موظف حكومي عراقي خلال فترة الاحتلال ومن ضمنهم بعض المسؤولين الكبار وبعض أعضاء مجلس الحكم الانتقالي الذين يحتلون منصب الرئيس في فترة الرئاسة الدورية، إضافة إلى العراقيين المتعاونين مع الاحتلال (من ضمنهم أولئك الذين يبحثون عن فرص عمل) الذين أصبحوا مستهدفين وخاصة المترجمين، وهذا ما زاد من الحواجز اللغوية التي كانت تعاني منها قوات الائتلاف، وعلى الرغم من أن عدد المسؤولين في سلطة الائتلاف المؤقتة الذين قُتلوا كان قليلاً فإن الكثير منهم تعرضوا للهجمات إضافة إلى أن الكثير من المقاولين المدنيين تعرضوا للاختطاف أو الذبح.

إن انعدام الأمن أدى بالاحتلال السياسي إلى أن يكون أحد أسباب الصعوبات المادية والسيكولوجية، لقد بدأ مسؤولو الائتلاف المتواجدون في المنطقة الخضراء والتي كان العراقيون ممنوعين من الدخول إليها، بدأوا يقللون من تنقلاتهم بمرور الوقت، ففي بداية الربيع أصبح من غير الممكن للمقاولين الأجانب التنقل بأمان بدون سيارة مدرعة وحراس يرتدون ستراً واقية، لكن

حتى هذه الاحتياطات فشلت في حمايتهم من القنابل القوية الموضوعة على جوانب الطريق، كما أن أفضل وسيلة آمنة للتنقل وهي طائرات الهليكوبتر لم تكن متوفرة للجميع، بل كانت تقتصر على كبار المسؤولين، وهذا هو أحد موارد النقص التي استمرت خلال فترة الاحتلال حيث كان البنتاغون بطيئاً جداً في التعاطي معها.

إضافة إلى ذلك فإن صيغة الحكومة الجديدة التي يرأسها رئيس الوزراء إضافة إلى المجلس الرئاسي الذي يتألف من ثلاثة قد حظيت بقبول واسع، إن هذه الصيغة كانت منتدبة من قبل مجلس الحكم منذ البداية.

ومن أعقد القضايا التي تتعلق بالعمودية للسلطة ومكانة كردستان ضمن العراقية ونظامها السياسي، فقد أصر الأكراد العراقيون بأن منطقتهم ينبغي أن تحافظ على الحكم الذاتي الذي مارسته نهاية حرب الخليج، حيث إنهم مصممون على حماية أنفسهم في المستقبل لأنهم تعرضوا سابقاً للتعسف والاضطهاد والتمييز من قبل الحكومة المركزية في بغداد.

وأكثر من ذلك، فإن الكثير من الأمر وخاصة الشباب الذين وصلوا مرحلة البلوغ بعد عام يفضلون الاستقلال، كما قادتهم قلقون من أنه إذا لم يحفظ النظام الجديد حكمهم الذاتي فإن هذه الصيحات سريعاً تتطور.

لذا فإن الكرد يريدون نظاماً فدرالياً أو لا مركزياً، كما أنهم يشيرون بوضوح إلى أهمية الحفاظ على حكمهم الذاتي وإلى حق النقض «فيتو»، لذا فإن أي قرار يصدر عن المجلس الرئاسي يجب أن يتم الإجماع عليه، لا سيما ذلك القرار الذي يبارك الوجود المتواصل لحكومة كردستان الإقليمية والذي أعطاها الحكومات الإقليمية الأخرى.

وفي المفاوضات النهائية التي أجراها مجلس الحكم لإكمال الوثيقة في بداية آذار أظهر الأكراد مطلباً جديداً ينص على أن لكل ثلاث محافظات يرفض

ثلثاها قانوناً معيناً لها الحق في أن ترفض الدستور النهائي في الاستفتاء الشعبي «علماً أن هناك ثلاث محافظات يشغلها الأكراد في شمال العراق». ولمنع خروج الأكراد تم وضع هذا الشرط ضمن المادة ٦١ ج.

وعلى الرغم من أن المساومة في الدستور أعطت للأكراد ما يريدون إلا أنه ترك الكثير من العراقيين، وخاصة الشيعة، في حالة من السخط وعدم الرضا، فعلى سبيل المثال أظهر السيد السيستاني اعتراضات قوية وخاصة تجاه المادة ٦١ ج حيث شعر هو والكثير أن هذه المادة سوف تهمش قوة أغلبية ديموغرافية في البلد، وهذا أدى إلى حدوث كارثة وشيكة حيث انسحب أغلب الشيعة من المفاوضات النهائية واتجهوا إلى المشاورة مع السيستاني، وعلى الرغم من أنهم في النهاية وقعوا الوثيقة ووافقوا عليها في مجلس الحكم بالإجماع إلا أنهم قاموا بذلك بصورة غامضة مطالبين بإجراء تعديلات لاحقة وخاصة المادة ٦١ ج.

وفي تلك اللحظة واجهت سلطة الائتلاف المؤقتة مشكلة جدية، حيث إن المفاوضات حول قانون إدارة الدولة الانتقالي قد امتدت إلى ما بعد ٢٨ شباط وهو الموعد النهائي حسب خطة تشرين الثاني، لذا فإذا توجب على البلد تحقيق السيادة في الثلاثين من حزيران فينبغي إكمال هذه الخطوة المهمة حتى يتم التمكن من إتمام العمل المتبقي، لكن بالإسراع في إكمال الوثيقة بدون نقاش وطني استطاع كل من مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة أن يغطوا الكثير من الانقسامات التي سرعان ما ظهرت على السطح.

وفي الوقت الذي يسعد فيه العراقيون بشأن بعض القضايا التي تتضمن حقوق الأفراد واستقلالية القضاء فإن الكثير من العراقيين شعروا بأن الوثيقة قد ضمنت الكثير من الحقوق للأكراد العراقيين وللأقليات الأخرى الموجودة في البلد، لذا أبدى الكثير قلقهم من أن هذه الوثيقة هي صيغة لتقسيم العراق.

لقد كانت سلطة الائتلاف المؤقتة منذ فترة طويلة تخطط للقيام بحملة لترويج قانون إدارة الدولة الانتقالي على الشعب العراقي حال تبنيه، حيث تم تأجير وكالة إعلانات بريطانية مع مكاتبها المنتشرة في الشرق الأوسط لإنتاج إعلانات صحفية وتلفزيونية بهذا الشأن، لكن هذه الحملة لم تبدأ إلا بعد عدة أسابيع من توقيع قانون إدارة الدولة الانتقالي، وهذا أدى إلى ظهور الكثير من اللافتات التي علقت في شوارع المدن العراقية والتي أدانت قانون إدارة الدولة الانتقالي على أنه غير عادل وغير ممثل ولا يمت للديمقراطية بصلة وأنه يمثل دكتاتورية الأقليات.

إن هذه الاتهامات استمر تداولها بين الجماهير العراقية حيث شاهدتُ السخط الشعبي في بادئ الأمر في المحاضرات العامة والحلقات الصغيرة التي تقام في بغداد وتكريت وبلاد والبصرة والناصرية والحلة في شهر آذار حيث حاولتُ أن أشرح المبادئ الأساسية لقانون إدارة الدولة الانتقالي، لقد كان هناك الكثير من النقاشات لكن أغلبها كانت نقاشات انتقادية.

إن الكثير من العراقيين من أعضاء المجالس المحلية أو مجالس المحافظات ومن رجال الدين والشيوخ والناشطين وقادة الرأي الآخرين جاؤوا ومعهم نص القانون أو أنهم اقتبسوا منه بعض فقراته، وتم توجيه الأسئلة بصورة متواصلة: كيف تم تبني هذه الوثيقة بدون إجراء مناقشة عامة؟ ولماذا تم إعطاء جزء واحد من هذا البلد ذلك المقدار من السلطة؟ لكن حتى عندما أشرتُ إلى بعض التناقضات المنطقية، على سبيل المثال أن شرط الإجماع على قرارات المجلس الرئاسي جعل من الصعب على الرئاسة رفض التشريع، إلا أن هذه المحاولة لم تقلل السخط الشعبي.

لقد كان الغضب والإحباط واضحين جداً حيث أشارا إلى عدة أشياء منها: أن الشعب العراقي يريد الديمقراطية على الرغم من أن لديه فهماً جزئياً لما

تستلزمه الديمقراطية، وأن العراقيين يريدون مشاركة أكثر في الحكومة، وأن الشعب العراقي لا يثق بمجلس الحكم ولا بسلطة الائتلاف المؤقتة ولا يقيم لهما قدراً.

لذا كان من الواجب إجراء شيء ما قبل الثلاثين من حزيران إزاء التناقضات المنتشرة في الوثيقة وخاصة المادة ٦١ ج لمنع حدوث كارثة وشيكة في الشارع العراقي.

كما أن الإجماع أظهر خطراً آخر وهو أنه عند انتخاب البرلمان المؤقت مطلع السنة المقبلة فإنه سينكر الوثيقة ويقوم بتعديلها كلها.

كما اقترحتُ على بريمر وبعض زملائي في سلطة الائتلاف المؤقتة العمل باستخدام ما يسمى بالملحق المفترض كتابته ليضم إلى قانون إدارة الدولة الانتقالي وليشير إلى تفاصيل بناء الحكومة المؤقتة وعملها في الفترة الممتدة ما بين الثلاثين من حزيران وإقامة الانتخابات الخاصة بالبرلمان الانتقالي في نهاية هذه السنة أو بداية السنة المقبلة من أجل مناقشة بعض التعديلات.

وقد اقترح أحد القادة السياسيين الشيعة المقربين للسيد السيستاني بأن يُحوّل حق النقض الخاص بثلاث محافظات من الاستفتاء الشعبي إلى المداولات والتصويت في البرلمان الانتقالي، ويجب أن يُحدد حق النقض ليغطي قضايا تتعلق بحقوق وسلطات المحافظات والمناطق ضمن نظام العراق الفدرالي، ومن أجل حماية حقوق الأقليات يمكن تبني أحد الشروط التي تستوجب تبني الأغلبية مثلاً ثلاث أخماس للدستور من خلال الجمعية الوطنية الانتقالية.

يمكن لهذا المقترح أن يضمن للأكراد حقهم في الحفاظ على استقلالهم الإقليمي لكن لا يمكنهم ولا يمكن لأي أقلية أخرى نقض أي مفهوم من مفاهيم الدستور.

ولا أعلم فيما لو كان هذا الحل مقبولاً عند السيد السيستاني وأتباعه أم لا، لكن لابد من مناقشة بعض الحلول الأخرى، إلا أنه من الصعب إيجاد الحل المناسب قبل انتخابات البرلمان الانتقالي، لكن في داخل القصور الرئاسية لصدام حسين حيث تتواجد مقرات سلطة الائتلاف المؤقتة لم تجد تلك الاقتراحات الآذان الصاغية، أما المناقشات العامة للدستور المؤقت فقد أُبدِيت بصورة مفاجئة بسبب اندلاع العنف وعمليات التخريب الواسعة في شهر نيسان.

هل يمكن للعراق أن يصبح ديمقراطياً؟

على الرغم من أن جهود الاحتلال الأمريكي وسلطة الائتلاف المؤقتة المصممة لرفد الديمقراطية في العراق كانت تعاني من الكثير من العيوب إلا أن هناك جوانب إيجابية أخرى في القصة وأن هذه الجوانب تحمل في طياتها أملاً حقيقياً للمستقبل.

ومن خلال المؤسسات والآليات المتنوعة، وبضمنها الوكالة الأمريكية للتطوير الدولي والمؤسسات الخيرية الدولية لدعم الديمقراطية، استطاعت سلطة الائتلاف المؤقتة أن تشرف على برنامج طموح لترويج الديمقراطية التعددية في العراق.

كما تم إعطاء المساعدات المالية والدعم التقني بصورة سريعة إلى منظمات المجتمع المدني العراقية المنبثقة مثل التجمعات النسوية ومنظمات الشباب والاتحادات المهنية والمؤسسات الفكرية التي تعمل على توسيع وتحفيز المشاركة الديمقراطية.

لقد أثبتت هذه المساهمات على أنها مفيدة جداً في بعض الحالات حيث سمحت، على سبيل المثال، للمجلس الأعلى للمرأة العراقية أن يكون نصيبها ٢٥٪ نسبة تمثيل المرأة في البرلمان.

إضافة إلى ذلك فإن البرامج التدريبية كانت تهدف إلى تزويد الأحزاب السياسية العراقية بالأدوات والمهارات اللازمة للتنظيم والاستعداد، كما ساهم المسؤولون في CPA في إيصال تلك المساعدة إلى الأماكن المناسبة.

لقد كانت تلك الإنجازات مؤثرة جداً في مركز المنطقة الجنوبية في العراق حيث تم صرف ملايين الدولارات للترويج المحلي، مثل بناء شبكة لثمانية عشر مركزاً للديمقراطية مرتبطة بالإنترنت في الحلة، حيث يشمل المركز إضافة إلى مركز تدريسي محلي يروج للمحاضرات غرفة المؤتمر وغرفتين للحاسبات وهناك الكثير من المكاتب المخصصة للمناقشات.

إن هذه المساعدة ذاتها ساهمت في بناء جامعة للدراسات الإنسانية والديمقراطية في الحلة في إحدى الجوامع الرئاسية الكبيرة التي بنيت في العهد السابق مضيفين لها محطة إذاعية ومركزاً لترجمة الأعمال التي تتحدث عن الديمقراطية إلى اللغة.

وكأي مسؤول في CPA وجدت أن الكثير من العراقيين لديهم طموح عميق في العيش بصورة كريمة ضمن مجتمع حر ديمقراطي، كما أنني وجدتهم مهيئين للعمل بجد من أجل بناء الديمقراطية وما تتطلبه، والأهم من كل شيء آخر هو أن العراقيين يريدون الأمن حيث إنهم يريدون أن يتخلصوا من الإرهاب الذي شوه حياتهم في ظل نظام صدام والذي استمر إلى حد الآن بصيغة أخرى منذ بداية الحرب، لكن أغلبهم يفضل تحقيق هذا الأمن من خلال الوسائل الديمقراطية وليس من خلال بعض الرجال الأقوياء.

وبسبب الفشل والنتائج السيئة التي جاء بها الاحتلال إضافة إلى الصعوبات المرحلية التي لابد أن يواجهها أي احتلال يتبع ظلم صدام، فإن العملية ستستغرق عدة سنوات من أجل إقامة دولة عراقية ديمقراطية ونظام دستوري في العراق.

إن الفترة التي تلي تسلم السلطة ستكون طويلة ودموية في بادئ الأمر، وليس من الواضح أن العراق سيكون قادراً على إجراء انتخابات صادقة في كانون الثاني المقبل، وحتى إذا أجريت الانتخابات بصيغة تحظى بأقل قدر من القبول فمن الصعب التخيل أن جدول العمل الطموح جداً المعد لما يتبقى من عام ٢٠٠ سيبقى على حاله.

وبغض النظر عن ذلك كله فإن نهاية الاحتلال ونقل السلطة إلى حكومة مؤقتة في ٢٨ حزيران أعطى فرصة لبداية جديدة، ولا يوجد هناك بديل آخر لهذا البرنامج الانتقالي لا يتضمن أحد هذه السيناريوهات المريعة: الحرب الأهلية أو نظاماً مقيداً بقيود، لذا ينبغي عليها أن تبني القوات المسلحة بأقصى سرعة ممكنة، لكن المصادر الأكثر استعداداً للانضمام إلى الشرطة هي الميليشيات القوية التي تسمح لمقاتليها الانضمام إلى الجيش الجديد فقط عندما تبقى تراكيبهم القيادية على حالها.

لذا فإذا رغبت الدولة العراقية في دحر الميليشيات ينبغي أن تذهب للحرب لوحدها، حقاً يصعب تخيل ذلك، لكن إذا حاول العراق إقامة الانتخابات في حين تبقى الميليشيات على حالها فإن الحملة الانتخابية يُحتمل أن تكون قضية غير ديمقراطية ودموية جداً، حيث سيتعرض المرشحون إلى الاغتيال كما سيحكم المناوئون السياسيون الأضعف في خارج المدينة كما سوف يتم السيطرة على ماكينة الاقتراع من قبل الجماعات الأكثر تسلحاً.

وحتى إذا تحسن الوضع الأمني ليسمح بإقامة الانتخابات في وقتها المحدد فإن العراق ربما سيواجه مشاكل أخرى إذا ما اتبع توصيات الأمم المتحدة واستخدم نظم القائمة الوطنية وتخصيص مقاعد في البرلمان على أساس التصويت على نطاق القطر، لأن ذلك سوف يعطي الأحزاب الدينية الإقليمية حافزاً مضاعفاً لزيادة أعدادها من خلال القوة والغش والتدليس.

وإذا حدث ذلك فإن الفائز سيكون القوات الأفضل تسلحاً والأكثر انتظاماً مثل الكرد في الشمال أو الأحزاب الإسلامية التي تدعمها إيران في الجنوب الشيعي، ويمكن أن تربح الولايات المتحدة في تمهيد الطريق لانتخاب حكومة إسلامية مرتبطة بإيران في بغداد.

ملء فراغ الشرعية :

كما أظهرت السنة الأخيرة في العراق فإن الحكم المناسب غير ممكن بدون إيجاد حد أدنى من الأمن، لكن الأمن لا يمكن أن يتطور بدون إجراء تقدم كبير في الجانب السياسي، وهذا ما كان حقًا في مجالات عدة:

أولاً: على الرغم من أن معظم العنف الإرهابي، لا سيما السيارات المفخخة الانتحارية، كانت تُنظَّم من قبل قوى خارجية كما تدّعي إدارة بوش، فإن أغلبها ومن ضمنها أيضًا القنابل التي تُوضَع على جوانب الطرق وقتل المقاولين والأشكال الأخرى لعمليات التفجير، تم تنفيذها من قبل العراقيين وبصورة أساسية السنة الذين انقلبوا ضد الاحتلال لاعتقادهم بأن الاحتلال أبعدهم سياسيًا.

ثانيًا: خرج العديد من الشباب الشيعة مسلحين للالتحاق بالميليشيات مثل ميليشيا الصدر بسبب انعدام الوظائف وقلة الفرص.

ثالثًا: تصاعدت التوترات السياسية وزاد القلق فيما يتعلق باحتمالية ظهور العنف بين الأكراد والعرب العراقيين بخصوص كل من حدود منطقة كردستان (خاصة منطقة كركوك حيث تريد الميليشيات الكردية طرد العرب الذين كانوا قد استقروا هناك أثناء حملة التعريب التي قام بها صدام) وبخصوص شكل البلد في المستقبل.

رابعًا: إن عملية تسريح الميليشيات أثناء عملية بناء القوات المسلحة العراقية الجديدة كانت تشكل مشكلة سياسية بصورة أساسية، وفي كل تلك الحالات

فإن احتواء العنف لا يتطلب استجابة عسكرية قوية ومتفننة، بل يتطلب جهدًا سياسيًا مستمرًا من أجل إقامة نظام شامل يمكن أن يثبت هوية كل المجاميع العراقية الرئيسية.

ومع ذلك فلابد من القول بأن الولايات المتحدة افتقرت إلى استراتيجية سياسية فعّالة لعراق ما بعد الحرب، كما بدا ذلك واضحًا بعيد الغزو عندما تسلم مكتب الجنرال جي كارتر المختص بالإعمار والمساعدات الإنسانية المسؤولية في بغداد.

جزء من المشكلة كان هو أن كلًا من كارنر وبريمر لم يستوعبا الصورة التي رسمها العراقيون لهما وكيف استقبلوهما، ففي أثناء الاحتلال كان الائتلاف يفتقر إلى اللغة إضافة إلى عدم معرفة الائتلاف بالأماكن والمناطق العراقية وفهم السياسة والمجتمع العراقي، وما يزيد المسألة تعقيدًا هو أن الخبراء الذين عملوا لفترة طويلة تم طردهم من الحلقات الداخلية التي تقوم باتخاذ القرارات التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة CPA.

لذا فإن الائتلاف لا يتفهم حقيقة أمر معين وهو أنه على الرغم من أن أغلب العراقيين كانوا يشعرون بالامتنان لأنهم تحرروا من الطغيان الوحشي إلا أن هذا الامتنان يشوبه الشك العميق تجاه الدافع الحقيقي للولايات المتحدة إضافة إلى دوافع المملكة المتحدة، وهو الحكم الاستعماري السابق للعراق، وهو إهانة للعراقيين تحت ذريعة أن العراقيين أثبتوا بأنفسهم أنهم غير قادرين على الإطاحة بصدام، إضافة إلى التوقعات غير الواقعية تجاه دولة ما بعد الحرب حيث توقع العراقيون أنها سوف تخرجهم من مشاكلهم بسرعة.

وقد أظهر الكثير من العراقيين بأن الغزو ليس جهدًا دوليًا بل إنه احتلال من قبل الغرب المتمثل بالقوات المسيحية الأنكلو–أمريكية وهذا ما أيقظ الذكريات التي تشير إلى الاستعباد السابق وإلى الصراعات القومية ضد قادة العراق.

إضافة إلى ذلك فإن سلطة الائتلاف المؤقتة فشلت في إدراك أن صدام حافظ على قاعدة الدعم الشعبي في العراق حتى بعد سقوطه، وعلى الرغم من أنه عذب الكثير من السنة، فإن أغلبهم يؤيدونه لأسباب منها الخوف من أن تغيير النظام سوف يكلف أقلية تبلغ نسبتها ٢٠٪ من السكان احتكارها التاريخي للدولة ومصادرها السابقة.

لقد مزج الاحتلال أخطاءه في التحليل مع خطأين استراتيجيين بسبب عدم تقديره الموقف بصورة صحيحة. وتمثل الخطأ الأول في القيام بحملة إقصاء البعثيين، حيث كانت تلك الحملة واسعة جدًا حيث يتم إقصاء كل شخص كان يتبوأ مركزًا بارزًا في الحزب من الوظائف المهمة في الدولة المستقبلية بغض النظر عن اشتراكه أو عدم اشتراكه بصورة مباشرة في الجرائم، وتم اختيار أحمد الجلبي وهو من أكثر المناوئين للبعث لأنه متشدد جدًا تجاه حزب البعث، تم اختياره ليكون مسؤولًا عن هذا البرنامج.

أما الخطأ الثاني الذي ارتكبه بريمر في أيار عام ٢٠٠٣ فهو إصداره أمرًا بحل الجيش العراقي.

لقد تدهور الجيش عند انتهاء الغزو لذا أصبح من الضروري اختيار الضباط بصورة دقيقة قبل أن يشغلوا أي موقع في الدولة العراقية الجديدة.

إن حل الجيش بصورة رسمية أفقد سلطة الائتلاف المؤقتة فرصة إعادة بناء بعض أجزائه من أجل المساهمة في استعادة النظام، كما أن هذا القرار ترك عشرات الآلاف من الضباط والجنود المسلحين بعيدًا عن النظام الجديد كما أبعد الكثير من المرشحين للتطوع بسبب الإرهاب.

لقد خلق الاحتلال الأمريكي أجواءً لم يتعرض فيها البعثيون السابقون، السنة بصورة رئيسية، إلى فقدان هيمنتهم السابقة فحسب، بل تم إبعادهم عن أن يشغلوا أي نسبة حقيقية في السلطة، مما دفع بعض العراقيين الذين يرغبون

في المساهمة في الحكومة الجديدة إلى المقاومة العنيفة لأنها – كما يعتقد هؤلاء – استراتيجية ذكية لإبعاد الأمريكان أو على الأقل تغيير شروطهم التي وضعوها.

إضافة إلى ذلك فقد واجهت الولايات المتحدة مشكلة سياسية أخرى في العراق وهي الشكوك المحلية تجاه دوافع الولايات المتحدة، مضافًا لها ذكريات الاستعمار الغربي وحالة الاستياء إزاء موقف الولايات المتحدة من الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، في إثبات عدم شرعية سلطة الاحتلال.

لذا ينبغي على واشنطن القيام بشيئين لملء هذه الفجوة: وهما زيادة المشاركة الدولية في الإدارة السياسية للبلد (على الرغم من صعوبة الموقف بسبب المعارضة الدولية للحرب) وتمكين قادة عراقيين شرعيين من القيام بأدوار فعّالة في الحكومة.

إن أفضل الطرق للقيام بذلك هي إجراء الانتخابات، وهذا ما أراده سماحة آية الله علي السيستاني وهو قائد ديني شيعي يحظى بنفوذ واسع في العراق، وهذا ما أراده منذ البداية.

إن التجارب التي تخص التحولات في فترات ما بعد الحرب تشير إلى ضرورة عدم التسرع في إجراء الانتخابات، فمع عدم وجود مسجل انتخابي وإطار عمل ينظم العملية الانتخابية وعدم وجود قواعد انتخابية وعدم وجود وقت ومكان كافيين لظهور أحزاب سياسية جديدة، فإن الانتخابات الوطنية المبكرة (التي تجرى في السنة الأولى من الاحتلال) تشكل منزلقًا خطيرًا تجاه العنف أوحتى الحرب الأهلية.

إن هذه الانتخابات ربما تسيطر عليها الأحزاب الإسلامية في الجنوب التي تتمتع بمزايا منها أنها تمتلك منظمات شكلت بصورة سرية أو في المنفى، أي في إيران.

لقد اتبعت سلطة الاحتلال استراتيجيات متنوعة لملء فراغ الشرعية بدرجات نجاح متفاوتة، حيث شكل القادة العسكريون في قوات الائتلاف بالتعاون مع المقاولين المدنيين الأمريكيين مجالس مختلفة، وفي حالات قليلة وخاصة في الجنوب الذي يقع تحت الإدارة المدنية والعسكرية البريطانية تم تنظيم انتخابات باستخدام نظام البطاقة التموينية والتي سجلت فقط العوائل العراقية ولم تسجل الأشخاص، لكن كان يُعتقد أنها تغطي ما نسبته ٣٩٪ من السكان.

إن المسؤولين في محافظة البصرة (ثاني أكبر مدينة في العراق) أرادوا تجربة الانتخابات بصورة مباشرة، لكن مثل هذه المبادرات الديمقراطية تم رفضها من قبل مقرات سلطة الائتلاف المؤقتة لأنها كانت تخشى من أن أي مثال للانتخابات المباشرة ربما يقوض إصرار سلطة الائتلاف المؤقتة على عدم إمكانية تنظيم الانتخابات، إضافة إلى أنها تخشى من نوع الانتخابات التي ستنتج.

لقد أخبرني أحد المسؤولين البريطانيين أن المسؤولين في CPA لا يريدون حدوث أي شيء لا يمكنهم السيطرة عليه، وهذا ما لا يمكنهم إخفاءه عن العراقيين.

لقد عمل فريق سلطة الائتلاف المؤقتة بجد لإبعاد الشخصيات الفاسدة وغير المناسبة، وإحلال شخصيات جديدة ممثلة للكثير من المجاميع.

لقد أسهمت هذه العملية في توجيه الانتخابات، ولم تكن المشكلة الأساسية التي تعاني منها المجالس تتعلق بعدم امتلاكها سلطة انتخابية، بل ضعفها الواضح وافتقارها للمصادر.

وفي بعض الأحيان ينبغي على أعضاء المجلس الانتظار لأشهر من أجل استلام رواتبهم، ومع الفشل في استثمار تلك المجالس بإعطائها مصادر وسلطة حقيقية، فقد الاحتلال فرصة جوهرية لدعم شرعيته.

وبعد ثلاثة أشهر، أي في تموز عام ٢٠٠٣، أسس الاحتلال سلطة وطنية وهي مجلس الحكم العراقي، وتضمنت هذه الهيئة ممثلين عن بعض القوى السياسية العراقية ذات الثقل، ومنهم الحزبان الكرديان الرئيسيان، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، اللذان حكما منطقة الحكم الذاتي الكردية منذ تحريرها من ظلم صدام عام ١٩٩١، إضافة إلى حزبين شيعيين سياسيين أساسيين وهما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة، كما تضمنت بعض الأحزاب القديمة مثل الحزب الشيوعي، إضافة إلى بعض الشخصيات المقربة من آية الله علي السيستاني وممثلين عن القوى الاجتماعية الأخرى المتمثلة بالقبائل العراقية الرئيسة.

إن مجلس الحكم لم يكن شيئًا كما كان الانطباع الأول يعطيه، لكنه كان كثير العيوب، وأول تلك العيوب أنه يتضمن الكثير من المبعدين العراقيين وخاصة الجلبي، الذي كان له أدوار فعالة وملموسة في داخل المجلس، وعززت سلطة الائتلاف المؤقتة التحرك تجاه خلق هيمنة أكثر شرعية وأقل تشويهًا.

أما العيب الثالث فهو أن CPA فشلت في تشجيع أعضاء مجلس الحكم على تطوير دوائر انتخابية. ومن ضمن التزامات المجلس لم يكن خروج أغلب أعضاء المجلس من البلاد شيئًا غير مألوف في أي وقت شاؤوا، ولم يتمكن أغلب العراقيين من رؤية أعضاء المجلس.

ولما كانت الولايات المتحدة تعاني من مشكلة الشرعية، فلم تستطع أن تقنع الكثير من الأقطار لكي تأخذ دورًا فعالًا في عملية الاحتلال لأنها قامت بدون تخويل من مجلس الأمن وبدون تأييد أغلب الأقطار الديمقراطية الأخرى في العالم، وهذا ما زاد شكوك الائتلاف.

ومع ذلك فقد أرسلت الأمم المتحدة بعثة مهمة جدًا مع وصول سيرجيو فييرا دي ميلو. وعلى الرغم من الشكوك العراقية تجاه الأمم المتحدة بسبب

اشتراكها في فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، فقد حصل دي ميلو ورفاقه على احترام العراقيين، واستوعبوا ضرورة مشاركة العراقيين في حكومة ما بعد الحرب.

لكن للأسف لم يكن تأثير الأمم المتحدة ظاهرًا، وأحد أسباب ذلك هو الحادث المأساوي في ١٩ آب عام ٢٠٠٣، حيث قصف الإرهابيون (ربما أعضاء القاعدة بالتعاون مع بعثيين سابقين) مقرات الأمم المتحدة في بغداد التي كانت تفتقر للحماية الجيدة، وتسببت تلك الهجمة في مقتل دي ميلو ومجموعة كبيرة من العاملين في الأمم المتحدة، وأدت بالنتيجة إلى مغادرة الأمم المتحدة خارج العراق.

لقد كان الهجوم من أسوأ الأحداث التي لم تعانِ الأمم المتحدة من مثله من قبل، لذا فإنها ستضع بالحسبان أنها كمؤسسة ستواجه نزاعات في السنوات القادمة. وحتى قبل الهجمة فإن واشنطن وبريمر في بغداد أثبتا أنهما غير راغبين في إيكال أي إجراءات تخص السيطرة للأمم المتحدة، ولم يُلاحظ رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة أي حاجة لبعثة الأمم المتحدة أكثر من إصدار بيانات صحفية مؤيدة.

وحتى بعد لقاء دي ميلو بسماحة السيد علي السيستاني وذهابه لتحذير بريمر في منتصف أيار بأن هناك قنبلة سياسية كانت على وشك الانفجار على صيغة فتوى يصدرها السيد السيستاني مؤكدًا أن إيجاد هيئة تقوم بوضع دستور للعراقيين يجب أن يخضع لانتخابات عامة، لكن بريمر تجاهل ذلك التحذير.

ومن أبرز عيوب الاحتلال الأمريكي كان ميله للسيطرة. في أي تدخل دولي يتبع النزاعات لابد أن يكون هناك نوع من التوتر بين قفي الشرعية والسيطرة، لكن طوال السنة الأولى للاحتلال كانت الإدارة الأمريكية تميل

لفرض سيطرتها كلما سنحت لها الفرصة.

إلا أن هذا النمط بدأ يتغير بعد الخامس عشر من تشرين الثاني عام ٢٠٠٣ حيث اتجهت الإدارة الأمريكية لطلب المساعدة من الأمم المتحدة، لكن كان ينبغي على الإدارة الأمريكية أن تقوم بهذه الخطوة منذ البداية.

إن الخلل في شرعية واشنطن كان واضحًا جدًا، حيث كان يتحتم عليها أن تحاول بعد إبدال كارنر في أيار عام ٢٠٠٣ أن تعطي الأمم المتحدة مسؤولية مساوية لتلك التي تتمتع بها سلطة الائتلاف المؤقتة للقيام بعملية إدارة العراق ما بعد الحرب وتنظيم التحول السياسي.

ومن غير الواضح أن الأمم المتحدة كانت ستقبل مثل هذا الدور الرفيع، لكن على الأقل ينبغي إعطاء دي ميلو مسؤولية وسلطة أوسع.

بناء حكومة :

إن إدارة بوش تستحق الشرف بسبب تعديل موقفها بصورة دراماتيكية بعد الانفجار الداخلي الذي حدث في خطتها المتعلقة بالتحول السياسي في العراق بعد التخلي عن المنهج الأصلي لِبرايمر والذي كان يرمي إلى نقل السيادة إلى العراق بعد أن تتم كتابة الدستور المؤقت وبعد انتخاب الحكومة الجديدة بصورة ديمقراطية. أصدرت واشنطن جدول عمل جديد في الخامس عشر من تشرين الثاني دعا إلى تبني الدستور المؤقت قانون إدارة الدولة الانتقالي في ٢٨ شباط عام ٢٠٠٣، وإلى الانتخابات غير المباشرة للبرلمان الانتقالي، وإلى الانتخابات عبر ذلك البرلمان لاختيار الحكومة التي ستتسلم السيادة في الثلاثين من حزيران. وفي منتصف آذار عام، سيتم انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بكتابة الدستور الدائم الذي سيخضع للاستفتاء الشعبي في شهر آب تتبعه انتخابات مباشرة لحكومة جديدة في نهاية تلك السنة.

إن هذه الخطة أحدثت تطوراً مهماً في الخطة الأصلية حيث إنها أدركت الحاجة إلى تسريع نقل السلطة وتثبيت موعد جديد لحدوث ذلك.

لقد بُذلت جهود كبيرة من أجل اختيار الثلاثين من حزيران موعداً لانتقال السلطة إلا أن الناقدين لإدارة بوش يصرّون على أن اختيار ذلك الموعد كان من أجل أن يتناسب مع الحملة الانتخابية الأمريكية، لكن هذا النقد فارغ المحتوى، ففي العراق كان من الواضح أن الولايات المتحدة تتحرك باتجاه إحدى القضايا الملحّة التي لا يمكن تجاهلها وهي الحاجة لإرجاع السيادة للعراقيين وتمكينهم من التحديد.

لكن الثلاثين من حزيران كان موضع شك بالنسبة للكثير من العراقيين حيث إن أغلبهم كان يشك بكل ما تقوله أو تفعله الولايات المتحدة.

إضافة لذلك، كانت هناك مشكلة كبيرة في تلك الخطة حيث إن السيد علي السيستاني استنكرها منذ البداية لأن البرلمان الانتقالي الذي ستكوّنه سوف لن يتم انتخابه بصورة مباشرة، وأن أغلب العراقيين السنة والشيعة كانوا غير راضين تجاه هذا العنصر وكانوا قلقين جداً من نظام الكَوْكز الذي تم اقتراحه لإجراء عملية الانتخابات على أنه سيعطي السلطة لمجاميع مثل مجلس الحكم الذي تم تعيينه من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة. ومن أجل أن نكون منصفين فإن الخطة لم تكن سهلة بل إنها بالغة التعقيد.

لقد حاولت سلطة الائتلاف المؤقتة عند إصدارها لهذه الخطة أن تدققها مع السيد السيستاني من خلال الوساطة، لكن كما يحدث غالباً عند العمل بالاستعانة بالوساطات اعتقدت سلطة الائتلاف المؤقتة بأن السيستاني قد وافق، ربما لأنه لم يتمكن من دراسة الخطة، لذلك فإنه لم يستوعب الخصائص التي أدانها فيما بعد.

لقد كانت سلطة الائتلاف المؤقتة ترغب في الاستمرار بعملها بأي صورة

كانت، معتقدين بأنه لا يمكن لشخص واحد أن يعترض على العملية بأسرها.

لقد أيد مجلس الحكم تلك الخطة كما أيدتها الكثير من المجاميع العراقية التي تعمل مع سلطة الائتلاف المؤقتة، لكن بدأت هناك مواجهات سياسية حول تلك الخطة وأصبح من الواضح أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحكيم النزاع الذي أقحمت نفسها به. وفي كانون الأول تلقّت كل من كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي وروبرت بلاكويل مقترحاً يقول بإمكانية إقناع الأمم المتحدة لكي تتدخل في العراق وذلك من خلال القيام بأدوار الوساطة أو إدارة بعض القضايا، وأفضل من ذلك أنهم سمعوا بأن الأخضر الإبراهيمي، دبلوماسي جزائري كان يعمل ضمن برنامج إنشاء دستور تابع للأمم المتحدة في أفغانستان، ربما يعمل لإنجاز هذه المهمة، كما رحّبا بهذا المقترح بحماس وبادرا إلى إقامة مفاوضات مع الأمم المتحدة.

وفي شهر كانون الثاني وافقت الأحزاب على عودة الأمم المتحدة إلى العراق مبدئياً بصيغة بعثة صغيرة برئاسة الإبراهيمي، وعلى الرغم من أن بريمر في بادئ الأمر أراد أن تلعب الأمم المتحدة دوراً محدوداً إلا أنها تدريجياً حظيت بالانتداب الواسع الذي مُنح للإبراهيمي. كما أنه أمر سلطة الائتلاف بأن تتعاون بصورة كاملة مع الأمم المتحدة، وهذا ما مكّن الإبراهيمي ومستشاريه من التفاوض حول جملة من الحلول.

عند نهاية زيارتهم في ١٧ شباط، تمكن الإبراهيمي من إقناع السيستاني من خلال النقاشات الموضوعية بأن الانتخابات الحقيقية والصادقة لا يمكن تنظيمها في الثلاثين من حزيران، كما أنها تستغرق على الأقل ثمانية أشهر، وهذا ما حدا بالسيستاني إلى قبول الحل الذي أقره قرار ١٥٤٦ مجلس الأمن في الثامن من حزيران.

لذا تم تأجيل انتخابات البرلمان الانتقالي إضافة إلى رئيس الوزراء ومجلس

الوزراء إلى شهر كانون الأول أو إلى الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ على أبعد تقدير. وفي الوقت نفسه فإن نظام الكَوْكز لاختيار الحكومة تم إلغاؤه، كما تم إنشاء سلسلة حكّام عراقيين مؤقتين غير منتخبين لصلاحيات محددة من خلال التشاور مع الأمم المتحدة. ثم تسلّمت السلطة في الثلاثين (أو الثامن والعشرين) من حزيران.

إن اختيار الحكومة الانتقالية من قبل الإبراهيمي بالتشاور مع مجلس الحكم والتشكيلات العليا المتعددة لم يكن اختياراً لتسليم السلطة الانتقالية بصورة مباشرة إلى مجلس الحكم مع إضافة ٢٥ شخصاً آخرين ليكون المجلس أكثر شمولاً بغض النظر عن افتقاره للشعبية، لكن الإبراهيمي الذي فهم جيداً قلة الاحترام التي يكنّها العراقيون تجاه مجلس الحكم كان يفضّل مرة جديدة حقيقية.

وأراد أعضاء مجلس الحكم أن يحتلوا المراكز العليا في السلطة، وفي النهاية حصل كل منهما على ما يريد، حيث حصلت إدارة بوش على رئيس الوزراء وهو أهم وأقوى المراكز والذي ترأسه إياد علاوي، أما الإبراهيمي فحصل على مجلس الوزراء الذي أراده ويتكون من عدد من الوزراء العراقيين المحترمين كما يتضمن عدداً من المسؤولين المخلصين والمؤثرين.

ما هو مهم جداً هو أن (٦) من أصل وزيراً كن من النساء.

لكن بعض القوى في مجلس الحكم لم تكن راضية بهذه النتائج، وبسبب الرغبة في الحصول على منصب رئيس الوزراء أو منصب الرئيس كان على الحزبين الكرديين أن يختارا منصب نائب رئيس الوزراء ونائب الرئيس. وتم إعطاء حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق منصب نائب الرئيس ومنصب وزير المالية. لكن تم إبعاد عضوين من أعضاء مجلس الحكم وهما عدنان الباجه جي وهو أكثر عضو ليبرالي في الحكم، وأحمد الجلبي.

المشاكل الدستورية :

لقد كانت إحدى أولويات بريمر وإدارة بوش هي وضع إطار عمل دستوري مؤقت يمهّد لإطار عمل حكومة ديمقراطية ويعمل على حماية حقوق المواطنين، لذا فقد كان إصدار قانون إدارة الدولة المؤقت عنصراً حاسماً جداً في خطة الخامس عشر من تشرين الثاني.

ولعدة أسابيع منذ نهاية شهر كانون ٢٠٠٣ إلى بداية شهر شباط عام ٢٠٠٤، عمل المتخصصون القانونيون الائتلاف العراقيون إلى جانب المستشارين في سلطة الائتلاف المؤقتة لكتابة الدستور المؤقت الذي اعتقد الكثير بأنه سيكون مناسباً.

واتفق كل من الأمريكان والعراقيين على أن الوثيقة تحتاج إلى حماية حقوق المواطنين كما أن قائمة الحقوق التي جاءوا بها لم تكن متناقضة.

أما ما كان مُشكلاً فهو كيفية تشكيل الحكومة وكيفية تقسيم السلطة بين المركز والمناطق الأخرى، وخاصة حكومة منطقة كردستان، وما هو الدور الذي يجب إعطاؤه للدين، وما هي العملية التي يجب المصادقة عليها لتبني الدستور النهائي.

إن هذه القضايا جلبت توترات سياسية واجتماعية في العراق المعاصر بين الإسلاميين والعلمانيين وبين الشيعة والسنة وبين العراقيين العرب والأكراد. لذا فقد أصدر المسؤولون عن كتابة الدستور وثيقة تضمن حرية الأديان وتنحني أمام الإسلام بدون إخضاعه للدولة، ويبدو هذا مناسباً في الوقت الحالي.